حكومة الإقليم:استمرار الاجتماعات مع الحكومة الاتحادية بهدف استئناف عملية تصدير النفط

عقد مجلس وزراء إقليم كوردستان، اليوم الأربعاء 5 حزيران (يونيو) 2024، اجتماعه الأسبوعي الاعتيادي برئاسة رئيس مجلس الوزراء مسرور بارزاني، وحضور نائب رئيس المجلس قوباد طالباني، وناقش عدداً من الموضوعات المهمة المدرجة ضمن جدول أعماله.

واستهل رئيس مجلس وزراء الإقليم الاجتماع، بالتطرق إلى اليوم العالمي للبيئة، مؤكداً على أهمية اعتبار كل يوم مناسبة لحماية البيئة، وأنّ علينا بذل قصارى جهدنا لترسيخ ثقافة الحفاظ على البيئة.

وشدّد رئيس مجلس وزراء الإقليم على التزام حكومة الإقليم بحماية البيئة، مبيناً أن هذه المسؤولية تقع على عاتق الجميع، وأنّ علينا جميعاً الحفاظ على بيئة إقليم كوردستان وطبيعتها الخلابة نظيفة، فهي ملك للمستقبل، وحمايتها وتنميتها واجب يقع على عاتقنا جميعاً.

وفي الفقرة الأولى من جدول الأعمال، قدّم منسّق التوصيات الدولية ديندار زيباري عرضاً للتقرير

السنوي الثاني لتنفيذ خطة حقوق الإنسان لحكومة إقليم كوردستان للفترة (2021-2025)، وذلك بعد مصادقة مجلس الوزراء على الخطة في شهر أيلول عام 2021 ودخولها حيّز التنفيذ.

وتضمن التقرير بيانات ومعلومات تفصيلية توضح الإجراءات التي اتخذتها الوزارات والجهات المعنية في حكومة إقليم كوردستان لحماية حقوق الإنسان وحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة ومكافحة العنف ضد المرأة وحماية حقوق جميع المكونات. كما تضمن تقييماً شاملاً لعملية تنفيذ التوصيات على مستوى السلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية.

كذلك اشتمل التقرير على معلومات مفصلة عن جهود حكومة الإقليم وخطواتها لتحسين أوضاع إعادة التأهيل والإصلاح والسجون ومكافحة المخدرات، والمؤثرات العقلية، والاتجار بالبشر.

وأثنى رئيس مجلس وزراء الإقليم على جهود مكتب التوصيات الدولية في إعداد هذا التقرير، وأكد على أن حماية حقوق الإنسان تقع في صُلب أولويات التشكيلة الوزارية التاسعة، حيث تضع حكومة الإقليم هذه المسألة على رأس اهتماماتها، وذلك من خلال الوزارات والجهات ذات العلاقة.

وفي ضوء ذلك، وجّه مجلس الوزراء الوزارات المعنية بمواصلة جهودها في تنفيذ خطة حقوق الإنسان المعتمدة، كجزء من برنامج عمل وخطط التشكيلة الوزارية التاسعة.

وفي الفقرة الثانية من جدول أعمال الاجتماع، قدمت وزيرة الزراعة والموارد المائية بيكرد طالباني تقريراً بشأن الموقف الأخير للحكومة الاتحادية بخصوص استلام محصول القمح من مزارعي إقليم كوردستان، متضمناً توصيات ومقترحات الوزارة بهذا الشأن.

وأشاد مجلس الوزراء بالخطوات التي اتخذتها وزارة الزراعة والموارد المائية للدفاع عن حقوق ومستحقات مزارعي وفلاحي إقليم كوردستان، كما ثمّن المجلس الجهود الأخيرة لرئيس مجلس الوزراء، ومباحثاته مع رئيس الوزراء الاتحادي، فضلاً عن الاجتماعات التي عقدتها وزارة الزراعة والموارد المائية في بغداد مع وزارة الزراعة الاتحادية والمجلس الوزاري للاقتصاد.

ووجّه مجلس الوزراء كلاً من وزارة الزراعة والموارد المائية ووزارة التجارة والصناعة باتخاذ الإجراءات اللازمة إزاء المقترحات المطروحة في الاجتماع، والتي تهدف إلى الاستفادة من محصول القمح من مزارعي إقليم كوردستان في إطار خطة زراعية مناسبة، وكذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً للمقترحات

الواردة في تقرير وزيرة الزراعة والموارد المائية.

بعد ذلك، ناقش مجلس الوزراء آخر التطورات المتعلقة بمسألة استئناف عملية تصدير نفط الإقليم.

وتحدث رئيس مجلس الوزراء والوفد المفاوض عن الاجتماعات والجهود والإجراءات الخاصة بإعادة استئناف تصدير النفط، مع الإشارة إلى استمرار الاجتماعات مع الحكومة الاتحادية بهدف استئناف عملية التصدير في أقرب وقت. وفي هذا السياق، من المقرر أن يزور وفد من حكومة الإقليم والشركات النفطية بغداد مطلع الأسبوع المقبل بدعوة من وزارة النفط الاتحادية، لبحث إيجاد آلية لتذليل كافة العقبات التي تعرقل استئناف تصدير النفط، والتي للأسف تسببت في خسائر بمليارات الدولارات لحكومتي العراق وإقليم كوردستان منذ تعليق عملية التصدير في آذار من العام الماضي.

وشدد الاجتماع على توجيهات مجلس الوزراء للوفد المفاوض، والتي تنص على التأكيد على موقف حكومة إقليم كوردستان الجدي في سعيها للتوصل إلى اتفاق شامل ومتوازن في أسرع وقت وبموجب الدستور، لاستئناف تصدير نفط الإقليم عبر شركة (سومو) وإيداع إيراداته في خدمة الخزينة العامة، على أن يتحقق ذلك استناداً إلى الأسس الدستورية ومراعاة خصوصية وصلاحيات الإقليم. وبهذا الصدد، حكومة الإقليم مستعدة للحوار والتفاوض للتوصل إلى اتفاق.